الإدارة الإلكترونية في الجزائر: بوادر التجسيد و محدودية الإمكانيات.

Electronic management in Algeria: signs of materialization and the limits of capabilities.

مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول " التسيير الإلكتروني للبلديات: الأبعاد و الرهانات " المنظم بكلية الحقوق و العلوم السياسية– جامعة جيجل يوم 22 جوان 2021 بتقنية التحاضر عن بعد.

في سياق المحور الأول من محاور الملتقى المتعلق ب: المفهوم القانوني و الإداري للتسيير الإلكتروني و الإدارة الإلكترونية.

للدكتور/ فؤاد خوالدية، أستاذ محاضر (أ) بكلية الحقوق و العلوم السياسية– جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف.

ملخص:

أمام التطوّرات المذهلة و المتسارعة لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال لم يعد بإمكان أيّة دولة لمواكبة الحياة المعاصرة خاصّة في المجال الإداري الرّكون إلى الإدارة التقليدية بمعدّاتها القديمة و خدماتها البيروقراطية، و لذلك بات التحوّل من الإدارة الورقية إلى الإدارة الرقمية حتمية لا خيارا مع تزايد ضغط المؤسّسات الدولية و الرّأي العام الدولي حول ضرورة تقديم خدمة عمومية راقية للمواطن باعتبار ذلك حقا من حقوق الإنسان و واجبا على الدولة في الآن ذاته، و باعتبار الجزائر جزء من هذا العالم و ما يجري فيه من تطوّرات، فقد عكفت على الدخول في مشرع الإدارة الإلكترونية منذ 2008 مجسّدة بذلك تجربة خاصّة لإدارة إلكترونية يفوق فيها الطموح الإمكانيات، رغم ذلك استطاعت مبدئيا رسم معالم تلك الإدارة بالتركيز على الآليات القانونية و الإدارية لها.

الكلماتالمفتاحية: إدارةإلكترونية،الجزائر،تجسيد،إمكانيات

Summary:

In the face of the amazing and rapiddevelopments of information and communication technology, no country can no longer copewithcontemporary life, especially in the administrative field, to rely on traditional management withitsoldequipment and bureaucratic services, and therefore the shift frompaper management to digital management has become an inevitable and not an option with the increasing pressure of international institutions and International public opinion on the necessity to provide a high-end public service to the citizen as a human right and a duty on the state at the same time, and consideringAlgeriais part of this world and the developmentstaking place in it, it has been embarking on the electronic administration projectsince 2008 embodyingthis A specialexperience of an electronic administration in which the ambition exceeds the capabilities, despitethisitwas able in principle to draw the parameters of that administration by focusing on the legal and administrative mechanisms for it.

Key words: electronic management, Algeria, embodiment, capabilities

مقدمة:

أسفر التطوّر الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات عن تغيير جوهري في شكل و دور الإدارة بمختلف أجهزتها و مستوياتها و علاقاتها فيما بينها من جهة، و فيما بينها و بين المواطنين من جهة أخرى، فتمخّض عن ذلك ظهور عدد من المصطلحات المرافقة لهذا التطوّر، من بينها مصطلح "الإدارة الإلكترونية" التي تأتي كبديل للإدارة التقليدية، ما أفرز بالنتيجة نمطا جديدا من الخدمة العمومية.

و في هذا السّياق كان وزير الداخلية الجزائري السّابق قد أعلن عن الانتقال خلال سنة 2017 أو 2018 نحو جيل جديد من الخدمات الإدارية العصرية عن بعد التي تجنّب المواطن الاحتكاك مع أيّ سلوك بيروقراطي بفضل إلغاء التدخّل البشري المباشر في تقديم الخدمة العمومية، و إحداث ثورة حقيقية في نظام تسيير البلدية و طريقة تعاملها مع محيطها عن طريق مشروع طموح لبلدية إلكترونية غير ورقية ستكون إحدى أهمّ محطّات العصرنة التي تسمح بإرساء البنية القاعدية للإدارة الإلكترونية المرجوّة.[1]

و قد أدّت الأوضاع التي تسبّب فيها انتشار فيروس كورونا في العالم إلى إحداث قفزة كبيرة و نوعية على مستوى التحوّل الرقمي بالإدارة العمومية، جعل من الجائحة إحدى الفرص الكبيرة للولوج إلى المنظومة الرقمية التي باتت ضرورة لمادّة العمل الإداري.

ترتيبا على ما تقدّم تطرح إشكالية المداخلة على النحو الآتي: ما هي الإدارة الإلكترونية، و ما هي بوادر تجسيدها في الجزائر و معوّقات ذلك؟

الإجابة عن هذه الإشكالية تقتضي التطرّق إلى ماهية الإدارة الإلكترونية (مبحث أوّل)، محاولة تجسيد فكرة الإدارة الإلكترونية في الجزائر (مبحث ثان).

المبحث الأوّل:ماهية الإدارة الإلكترونية:

يمكن القول أنّ الميلاد الرسمي لما يسمّى بالإدارة الإلكترونية كان في مدينة "لشبونة" الإسبانية عام 2000، أين تبنّى الاتحاد الأوربي قرارا بوضع كلّ البرامج المتوفّرة لاستخدامات الإدارة الإلكترونيةوإتاحتها لمواطني أوربا على الإنترنت، مع إعداد كافّة الخطط اللازمة لذلك، و كانت فنلندا أوّل دولة أوربية بادرت بإصدار جملة من التشريعات الخاصّة بهيكلة و تأطير الإدارة الإلكترونية و نشاطها، لينتشر تطبيق فكرة أو مشروع هذه الإدارة عالميا بعد ذلك في العديد من الدول بما فيها الدول النامية.[2]

---

[1] "مشروع البلدية الإلكترونية سيحدث ثورة حقيقية في نظام تسيير البلدية و طريقة تعاملها مع محيطها" مقال منشور على الموقع: http://interieur.gov.dz/index.php/ar/80-

[2] إلهام يحياوي: "الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع و التحديات" مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 16- سنة 2016، ص21.

بناء على ما تقدّم سنعرض إلى مفهوم الإدارة الإلكترونية (مطلب أول)، ثمّ إلى أسباب التحوّل من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية و انعكاساته (مطلب ثان):

المطلب الأوّل: مفهوم الإدارة الإلكترونية:

يعدّ مصطلح الإدارة الإلكترونية أو الرّقمية من المفاهيم التي أدخلتها الثورة العلمية على الحياة اليومية للمواطن وفق عدّة تسميات: الإدارة الاتصالية، الإدارة عن بعد، الإدارة على الخط، إدارة الغد، إدارة بدون ورق، الإدارة الراشدة مع تأديتها لمعنى واحد، غير أنّ المصطلح الأكثر تداولا هو الأول (الإدارة الإلكترونية أو الرقمية) نظرا لدقته في التعبير عن هذه الإدارة التي تعتبر وسيلة أو نمطا جديدا من الفكر و الممارسة الإداريين في مواكبتها لتقنيات المعلومات و الاتصال في سرعتها وحركيتها، و وصولها إلى كلّ الأفراد و الهيئات كونها إدارة بلا زمان أو مكان، و بلا تنظيمات جامدة، بل هي مؤسّسة ذكيّة تعتمد على صناعة المعرفة.[3]

عليه سيتمّ تعريف الإدارة الإلكترونية (فرع أوّل)، ثمّ التطرّق لمبادئها و أهدافها (فرع ثان)

الفرع الأوّل:تعريف الإدارة الإلكترونية:

من التعريفات المؤسساتية للإدارة الإلكترونية تعريف البنك الدولي الذّي يذهب فيه إلى أنّها: " مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من أجل زيادة كفاءة و فعالية و شفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدّمه من خدمات للمواطن و مجتمع الأعمال و تمكينهم من المعلومات، بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية، و يقضي على الفساد، و إعطاء الفرصة للمواطنين في كافة مراحل العملية السياسية و القرارات المتعلقة بها و التي تؤثر على مختلف نواحي الحياة."[4]

على الصعيد الفقهي عرّفها بعضهم بأنّها: " الاستغناء عن المعاملات الورقية و إحلال المكتب الإلكتروني محلّها، أي عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات، و تحويل الخدمات العامّة إلى إجراءات مكتبية، ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة مسبقا."[5]

---

[3] رحاب أروياح: "دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في رفع أداء الإدارة العمومية خلال جائحة كورونا"، مقال منشور بتاريخ 2020/04/27 على الموقع: https ://www.droitetentreprise.com/19230/

[4] نقلا عن غنية نزلي: " دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية " مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 12- جانفي 2016، ص178.

[5] محمد فلاح علي خوالدة: " واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية الخاصّة في محافظة العاصمة من وجهة نظر المديرين أنفسهم " مجلة دراسات العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، المجلد 42، العدد 03- سنة 2015، ص1045.

و عرّفها بعضهم الآخر بأنّها: " تلك الجهود الإدارية التي تتضمّن تبادل المعلومات و تقديم الخدمات للمواطنين و قطاع الأعمال بسرعة عالية و تكلفة منخفضة عبر أجهزة الحاسوب و شبكة الإنترنت مع ضمان سرّية أمن المعلومات المتناقلة، أو هي الانتقال من تقديم الخدمات و المعاملات الإدارية و غيرها من شكلها الرّوتيني إلى الشّكل الإلكتروني الحديث."[6]

فيما فضّل البعض اختصارها في أنّها: " مقدرة الحكومة على تحسين الخدمات التي تقدّمها للمواطن من خلال استخدام التكنولوجيا."[7]

من خلال التعريفات السّابقة يستخلص أنّ الإدارة الإلكترونية منظومة متكاملة تعتمد على تقنية المعلومات و الاتصالات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى عمل إلكتروني في إطار التواصل بينها و بين المواطن بسرعة و دقة عاليتين، و بأقلّ تكلفة ممكنة مع ضمان سرّية و أمن المعلومات المتبادلة، بما يرفع من فعالية و كفاءة و جودة العمل الإداري.[8]

الفرع الثاني:مبادئ الإدارة الإلكترونية و أهدافها:

تنطلق مبادئ و أهداف الإدارة الإلكترونية من جملة مقتضيات تتمثل مختصرة في: توفير البنية التحتية اللازمة للاتصال، انتشار الإنترنت، إتاحة الحاسب الآلي، التأطير التشريعي اللازم، إعادة هندسة إجراءات العمل في الحكومة.[9]

أولا- مبادئ الإدارة الإلكترونية:

وضع مجلس التميّز الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية سبعة مبادئ إرشادية للإدارة الإلكترونية المثلى، يمكن اختصارها في الآتي:

1/ تيسير استعمال أو استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و تعميمها: و ذلك من خلال ربط الفرد أو المواطن أو الأشخاص مهما كانت طبيعتهم (طبيعيين أو معنويين) بإدارتهم الرقمية حسب احتياجاتهم و رغباتهم.

---

[6] قبس زهير، عبد الكريم جعفر: " أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة الجودة الشّاملة: دراسة حالة في دائرة تكنولوجيا المعلومات" مجلة الإدارة و الاقتصاد، وزارة العلوم و التكنولوجيا العراقية، بغداد، العدد 100- سنة 2014، ص128.

[7] عمار بوحوش: " نظريات الإدارة العامّة الحديثة في القرن الواحد و العشرين " دار الغرب الإسلامي- بيروت 2006، ص182.

[8] إلياس شاهد، الحاج عرابة، عبد النعيم دفرور: " تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر" المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، العدد 03- سنة 2016، ص123.

[9] جمال بوزيان رحماني: " تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الجزائر " مجلة الاقتصاد الجديد " المجلد 01، العدد 18- سنة 2018، ص ص103، 104.

2/ إتاحة الاتصال و التواصل مع الإدارة للجميع: و ذلك بأن يكون الاتصال بالإدارة العامّة بمختلف مستوياتها و أجهزتها متاحا للجميع في كلّ الأماكن: المنزل، مقرّ العمل، المدرسة و الجامعة، المكتبة... و في كلّ زمان من خلال أيّ موقع إلكتروني يناسبهم، مع استمرارية هذا التواصل و عدم انقطاعه.

3/ ضرورة حماية الخصوصية و توفير الأمان: حيث يتعيّن العمل على توفير معايير صيانة الخصوصية و ضمان السرّية المناسبة لتحقيق الأمان و المصداقية الذين يتطلبهما التواصل الإلكتروني في إطار احترام حقوق الإنسان، و كفالة حرّياته الشّخصية عن طريق سنّ تشريعات تجسّد ذلك.

4/ التحديث و التركيز على النتائج: يتطلّب هذا المبدأ تحويل الأفكار الإدارية و تكييفها مع المنظومة الإلكترونية فضلا عن تجسيدها ميدانيا أو تقنيا، في إطار مراعاة السّرعة لمواكبة التغيّرات و التطوّرات التي تفرضها التكنولوجيا المتجدّدة.

5/ التعاون و المشاركة: يقتضي هذا المبدأ مشاركة كافّة الأطراف الفاعلة في المجتمع من هيئات حكومية و غير حكومية، خاصّة و عامّة، أفرادا و جماعات في وضع الحلول المشتركة و المتطوّرة للمشاكل الإدارية وفقا لرغبة و قناعة كلّ طرف و حسب تجربته و خبرته.

6/ تخفيض التكاليف: و ذلك من خلال تبني الاستراتيجيات الاستثمارية في المال و البشر و المؤدّية إلى تحقيق الكفاءة و رفع الأداء باستمرار، و في كلّ الميادين بما فيها الميدان الإداري، للوصول إلى التخفيض الكلّي للتكاليف.

7/ التغيير المستمرّ لأساليب العمل: و ذلك بالمواكبة المستمرّة لأحدث تقنيات المعلومات و الاتصال والتمكّن منها و استخدامها، و تعميم تطبيقها على المستويين الفردي و الجماعي و المؤسّساتي بالدّرجة الأولى.[10]

ثانيا–أهداف الإدارة الإلكترونية:

تطمح الإدارة الإلكترونية كمشروع واعد إلى تحقيق جملة الأهداف الآتية:

–تقليل كلفة الإجراءات الإدارية و زيادة كفاءة عمل الإدارة.

–القضاء على البيروقراطية الجامدة، و تسهيل عملية تخصيص العمل و توزيعه.

[10] عبد القادر شلالي، علال قاشي: " الحكومة الإلكترونية: عوامل البناء و المعوقات في الجزائر" مداخلة ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول مستقبل الحكومة الإلكترونية في الجزائر المنظم بكلية الحقوق و العلوم السياسية– جامعة البليدة يوم 2014/02/27، ص03.

–الرّقيّ بالعمل الإداري عن طريق إدارة و استعراض الملفات بدلا من حفظها و كتابتها، مع القدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة و نشر الوثائق لأكثر من جهة في أقلّ وقت ممكن.

– الإنجاز السّريع للعمل مع الدقة اللازمة لذلك، و اختصار الوقت و الإجراءات عن طريق إعادة هندسة الإدارة إلكترونيا لتفادي الإجراءات و المعلومات المتكرّرة.

– ترشيد القرارات الإدارية و التقليل من تعقيد الإجراءات بتنظيم العمل الإداري، و تأهيل الكوادر البشرية و تزويدها بالتقنيات الحديثة و التدريب الجيّد.

–تطوير الموارد البشرية و رفع كفاءتها و مهاراتها التكنولوجية بتمكينها من تقنيات المعلومات و الاتصال وتوظيفها.[11]

–مرافقة برامج التطوير الاقتصادي فضلا عن التطوير الإداري، و ذلك عن طريق تسهيل المعاملات بين القطاعات الحكومية و قطاع الأعمال.

–تقليل تكاليف التنسيق و المتابعة المستمرّة، مع زيارة توفير الفرص الوظيفية.

–زيادة العائدات الربحية للتعاملات الإدارية مع قطاعات الأعمال، في إطار تحقيق درجة عالية من التكامل بين المشاريع الحكومية و القطاعات الخاصّة بما يخدم الاقتصاد الوطني.

–تشجيع بناء و نشر بنى تحتية لتقنية المعلومات عالية الكفاءة،و فتح فرص استثمارية جديدة خاصة بقطاع المعلومات.

– شفافية العمل و شفافية المعلومات و البيانات،و سهولة عرضها أمام المواطنين في الوقت المناسب حسب الحاجة.[12]

والتزام الإدارة بمبدأ الشفافية الإلكترونية من شأنه أن يحقّق:

–نشر القيم و المعايير الإيجابية في المحيط الإداري و مكافحة الفساد بكلّ أشكاله و صوره.

–وضع المعلومات اللازمة بين أيدي المواطنين كاملة غير منقوصة و في الوقت المناسب لتمكينهم من مباشرة الإجراءات اللازمة على الصعيدين الإداري و القضائي.

---

[11] أحلام محمد شواي: " الإدارة الإلكترونية و تأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي و تحسينه " مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 24، العدد 04– سنة 2016، ص3393.

[12] محمد صالح المنهالي: " تقييم متطلبات نجاح مشروع الحكومة الإلكترونية من وجهة نظر العاملين في إدارة إقامة و شؤون الأجانب بإمارة أبو ظبي" مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال– جامعة الشرق الأوسط، جانفي 2011، ص ص19، 20.

-تمكين الإعلام كسلطة رابعة من تأدية مهامّه داخل المجتمع و الإسهام بدوره في مكافحة الفساد.

-تمكين الأجهزة المختصّة من سلطة تشريعية و تنفيذية من رصد النقص أو الفراغ الملازمين للتشريع أو التنظيم في جانب أو آخر، و هو ما يفرض عليها التحرّك لأجل سدّ هذا النقص أو الفراغ.

-وضع كلّ أجهزة الدولة بما فيها الإدارة المحلّية في ميزان القانون لتقييم مدى تجسيدها لأحكامه و قواعده و تكريس دولة القانون و المؤسّسات.[13]

حيث تضطلع الحكومات عبر العالم بواجب التأكيد على حقّ الشعوب في المشاركة الإلكترونية في مختلف المجالات التي تهمّها باعتباره حقا دستوريا، فقد أظهرت دراسات الأمم المتحدة القطرية في مجال الإدارة العامّة أنّ أكثر من 150 دولة تمنح هذا الحقّ لمواطنيها بصورة أو بأخرى و بأشكال متفاوتة، إذ ليس بمقدور الحكومات بمفردها إيجاد الحلول للمشكلات المتعدّدة التي تصادفها في تعاملاتها اليومية مع المواطنين بمعزل عنهم و بعيدا عن مشاركتهم في صياغتها.

و بهذا تمكّن المشاركة الإلكترونية الحكومات من فرص الوصول إلى مواطنيها و مجتمعاتها المدنية لتحديد احتياجاتهم و أولوياتهم في السّياسات و الخدمات العامّة، و تمكّن المواطنين بالمقابل من الوصول إلى حكوماتم و إيصال أصواتهم إليها، فالمشاركة الإلكترونية إذن هي عملية إشراك المواطنين من خلال تقنيات الإعلام و الاتصال في رسم السّياسة العامة و صنع القرار الوطني و المحلّي بجعل الإدارة العّامة على المستويين المركزي و المحلّي إدارة تشاركية و شاملة و تعاونية و هادفة.[14]

المطلب الثاني: أسباب التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية و انعكاساته:

لم يكن هذا التحوّل مفاجئا و لا اعتباطيا و إنما انطلق من جملة أسباب شكلت عوائق للإدارة التقليدية أبرزها تزايد الخدمات التي يريد المواطن الحصول عليها، و تزايد حجم الأعمال الإدارية بما دفع الإدارة إلى التفكير بجدّية في ابتكار حلول جذرية لتسهيل تقديم هذه الخدمات عن طريق التحوّل من نمط الإدارة التقليدية إلى نمط الإدارة الإلكترونية (فرع أوّل)، ما أسفر عن تحقيق نتائج إيجابية عديدة (فرع ثان).

الفرع الأوّل: مبررات التحوّل من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية:

يمكن الإشارة إلى تلك المبررات مختصرة فيما يلي:

---

[13] عمّار بوضياف: " شرح قانون الولاية: القانون 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 " جسور للنشر و التوزيع- الجزائر 2012، ص ص189، 190.

[14] وفاء معاوي: " نحو تفعيل أداء الإدارة المحلية في الجزائر في ظلّ مقاربة الحوكمة الإلكترونية " مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 10- جانفي 2015، ص97.

-الإجراءات المعقّدة و تأثيرها على زيادة تكلفة الأعمال الإدارية.

-عدم إمكانية توحيد البيانات على مستوى الإدارتين المركزية و المحلّية.

-صعوبة الوقوف على معدّلات قياس الأداء الإداري.

-تعرّض الحكومات لضغوط مستمرّة من المواطنين من أجل تلبية الطلبات المتزايدة على الخدمات الإدارية بسبب تضاعف عدد السكّان و ارتفاع تكاليف المعيشة.

- ضرورة التخلّص من الروتين و البيروقراطية الذين يطبعان الإدارة التقليدية.

-حتمية مواكبة التقدّم التكنولوجي المتسارع و الثورة المعرفية المرتبطة، به و الاستفادة منه في مختلف مجالات الحياة، خاصّة المجال الإداري.

-ضرورة تمكين المواطنين من البيانات و المعلومات مباشرة عن طريق التواصل الآني مع الإدارة.[15]

من هنا يتضح الفرق بين الإدارة التقليدية و الإدارة الإلكترونية من حيث أنّ الأولى تركّز جهودها على بناء البنية التحتية للمجتمع الذي تعمل فيه دون الاهتمام كثيرا بالوسيلة بقدر اهتمامها بالغاية، و من ثمّة فهي تنقل المجتمع من عصر الثورة الزراعية إلى عصر الثورة الصناعية، بينما تركّز الحكومة الإلكترونية على الوسيلة و هي بذلك تنقل المجتمع من عصر ثورة الصّناعات إلى عصر ثورة الاتصالات، و بذلك تكون الإدارة الإلكترونية المرحلة التالية للإدارة التقليدية، مع وجود مصطلح يتداول بكثرة هو الإدارة الذكيّة المتمخّضة عن الإدارة الإلكترونية و المشكّلة لمرحلة ثالثة من تطوّر الإدارة.[16]

الفرع الثاني: الانعكاسات الإيجابية للتحوّل من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية:

بالرّبط مع ما سبق فإنّ الانتقال نحو الخدمات العامّة الإلكترونية يؤدّي إلى بناء الثقة بين الإدارة العامّة والمواطنين من خلال بلوغ السّرعة اللازمة في إنجاز و تقديم الخدمات بشكل مباشر، و توفير الجهد والوقت و التكلفة، و حلّ مشاكل الطوابير، و رفع مختلف الحواجز و العراقيل البيروقراطية، كما أنّ وجود الحاسب و استخداماته في عمليات تشغيل البيانات يؤدّي إلى اختفاء بعض مشاكل الرّقابة الداخلية التي كانت تأخذ حيزا كبيرا من الاهتمام في الأنظمة اليدوية، حيث أنّه من المزايا التي تقدّمها الحواسيب في هذا الصدد: تحقيق الدقة مقارنة مع العنصر البشري، و كذا الثبات الذي يعني تنفيذ تعليمات البرنامج في

---

[15]أنظر في هذه الأسباب محمد القدوة: " الحكومة الإلكترونية و الإدارة المعاصرة " دار أسامة للنشر، عمّان- الأردن 2009، ص20، إلياس شاهد، الحاج عرابة، عبد النعيم دفرور، مرجع سابق، ص126.

[16] ريتشارد هيكس: " الحكومة الإلكترونية من البيروقراطية إلى الإلكتروقراطية " مجلة خلاصات كتب المدير و رجل الأعمال (مترجمة)، العدد 19- سنة 2003، ص03.

جميع الأحوال، إضافة إلى الحافز الإداري فالآلة صمّاء ليس لديها وعي للقيام بالسّرقة أو الاختلاس، كما لا يوجد لها مصلحة شخصية في العمل أو من خلاله بخلاف الموظف.[17]

و يمكن اختزال النتائج الإيجابية للتكنولوجيا الرقمية على الإدارة في نتيجتين أساسيتين:

1/ الرفع من أداء المرفق العام عن طريق تحسين الخدمات و تبسيطها: تشكّل الإدارة الرّقمية الوسيلة الفعّالة لتحقيق ذلك، بخلق ديناميكية جديدة داخل المرفق العام لمواجهة سلبيات المعاملات الورقية و للحدّ من مظاهر التعقيد المتمثلة في كثرة الوثائق و المتدخّلين في إنجازها و طول الآجال المصاحبة لذلك.

2/ السّرعة في أداء الخدمات: إنّ التحوّل التنموي بكلّ معانيه و مضامينه الإدارية و السّياسية والاقتصادية و الاجتماعية يستوجب السّرعة و الدقّة و الإتقان في الأداء، و لا يتأتّى ذلك إلا بالعمل بتكنولوجيات المعلومات و الاتصالات التي باتت من الآليات الضّرورية لتسيير المرفق العام بشكل يرفع من كفاءة الأداء و يحقق سرعة الإنجاز و يؤدّي إلى خفض التكاليف، من خلال التغيير و التحديث عبر استخدام الأرشيف الإلكتروني و الأدلّة و المفكرات الإلكترونية و كذا الرّسائل الصوتية، و الذي لم يكن متاحا في الأداء الإداري التقليدي.[18]

المبحث الثاني: محاولة تجسيد فكرة الإدارة الإلكترونية في الجزائر:

انطلق الإعداد لفكرة الإدارة الإلكترونية في الجزائر منذ 2008 من خلال بعث مشروع الجزائر الإلكترونية الذي نجم عن تطبيقه رقمنة العديد من القطاعات الإدارية أبرزها قطاع البريد و المواصلات، الضّمان الاجتماعي، العدالة، التعليم العالي و التربية الوطنية، فضلا عن الإدارة المحلّية...[19]

و لم يتمّ ذلك إلا من خلال إرساء عدد من الآليات المرافقة التي اصطدمت في تجسيدها لفكرة الإدارة الإلكترونية في الجزائر بجملة من المعوّقات، ذلك ما يجعلنا نتناول: مشروع الجزائر الإلكترونية (مطلب أوّل)، آليات و معوّقات تجسيد فكرة الإدارة الإلكترونية في الجزائر (مطلب ثان).

المطلب الأول: مشروع الجزائر الإلكترونية:

---

[17] آمال سي موسى: " مساهمة تكنولوجيا الاتصال و إدارة المعرفة في ترقية الخدمة العمومية: دراسة حالة– بلدية وزرة " مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 05– نوفمبر 2018، ص259.

[18] محمد يحياوي: " الإدارة الإلكترونية كأداة للارتقاء بالخدمة العمومية " مجلة اقتصاد المال و الأعمال، العدد 02– سنة 2019، ص623.

[19] أنظر في ذلك عبد القادر عبّان: " تحدّيات الإدارة الإلكترونية في الجزائر: دراسة سيسيولجية ببلدية الكاليتوس– العاصمة " أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية– جامعة بسكرة 2016/2015، ص ص 94–102.

يندرج مشروع (الجزائر الإلكترونية 2013) ضمن الرّؤية الرّامية إلى بروز مجتمع العلم و المعرفة الجزائري الذي ينهض بالإدارة و الاقتصاد الوطني عن طريق طرح بدائل لسياسة الرّيع المعتمدة على النفط و المفروضة في غياب التنمية، و تعزيز أداء الإدارة و الشّركات، و السّعي إلى تحسين قدرات البحث و الابتكار و إنشاء كوكبات صناعية في مجال التكنولوجيا و الإعلام و الاتصال للرّفع من قدرة جاذبية البلد للمستثمرين و تحسين حياة المواطنين، و قد تبنّت الجزائر تجربة الإدارة الإلكترونية في هذا السياق استجابة لتوصيات القمّة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقدة بجنيف– سويسرا سنة 2003، والتي دعت إلى ضرورة إقامة إدارة إلكترونية، و ذلك عن طريق بعث مشروع الجزائر الإلكترونية، الذّي يتوجّب عرض مضمونه (فرع أوّل)، و أهمّ مرتكزاته (فرع ثان).

الفرع الأول: مضمون مشروع الجزائر الإلكترونية:

يعتبر مشروع الجزائر الإلكترونية من أهمّ المشاريع التي تمّ اقتراحها و التخطيط لها، لأنّه يهدف إلى ربط كلّ مؤسّسات الدّولة و قطاعاتها الوزارية و مكوّنات الجماعات المحلية ذات العلاقة المباشرة مع المواطنين بشبكة وطنية للتواصل بواسطة تقنية الرّقمنة.[20]

و قد تضمّن المشروع 13 محورا رئيسيا مع تحديد أهداف كلّ محور على مدى خمس سنوات آنذاك (من 2008 إلى 2013)، تمثلت فيما يلي:

1/ تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الإدارات العمومية.

2/ تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على مستوى المؤسّسات و الشّركات.

3/ تطوير الآليات و الإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات و شبكات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

4/ دعم التحوّل نحو الاقتصاد الرّقمي.

5/ تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفّق السّريع و الفائق السّرعة.

6/ تطوير الكفاءات و القدرات البشرية.

7/ تدعيم أنشطة البحث و التطوير و الابتكار و الإبداع.

[20] أحمد شريف بسام: " واقع الحكومة الإلكترونية في الدول العربية: حالة الجزائر" مذكرة ماجستير في الإعلام و الاتصال، كلية علوم الإعلام و الاتصال– جامعة الجزائر 03، 2011/2010، ص ص151، 152.

8/ تأهيل الإطار القانوني الوطني و ضبطه على المستويين التشريعي و التنظيمي.

9/ الإعلام و الاتصال الإلكترونيين.

10/ تثمين و تعزيز التعاون الدولي في ميدان تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

11/ ضبط الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالعملية عن طريق تشكيل لجنة وزارية تدعى "اللجنة الإلكترونية" يترأسّها الوزير الأول.

12/ تنصيب آليات التقييم و المتابعة للتحكّم في مجتمع المعرفة و الاقتصاد المبني عليها.

13/ حشد الموارد المالية اللازمة بتخصيص ميزانية خاصّة للسنوات من 2008 إلى 2013.[21]

و أتيح للجزائر التعبير عن هذا المشروع الممتدّ إلى الآن باعتباره بات برنامجاتجسّد منه الكثير و هذا من خلال كلمة وزيرها الأول السّابق في الندوة الإقليمية رفيعة المستوى حول الاقتصاد الجديد لبلدان شمال إفريقيا و الشّرق الأوسط المنعقدة في 2018/03/26 بقوله: " تعتزم الجزائر الاستفادة من حقها المشروع في إيجابيات الاقتصاد الرّقمي، و هي تبذل المجهودات التي يفرضها الحاضر و المستقبل في هذا المجال... و هكذا فهي تبذل جهدا معتبرا في تعليم الإعلام الآلي في المدرسة و الذي يستفيد منه حاليا حوالي 90 بالمئة من تلاميذ الطّورين المتوسّط و الثانوي، في حين يتمّ تكوين 20 ألف مهندس وتقني سامي في الإعلام الآلي سنويا... و تواصل الجزائر تطوير شبكتها من الألياف البصرية التي تفوق 120 ألف كيلو متر عبر كلّ أنحاء الوطن، كما تعكف على برنامج وطني لرقمنة الخدمة العمومية الذي قطع أشواطا هامّة في عدّة قطاعات على غرار قطاعات العدالة و الإدارة المحلية و التربية الوطنية، كما شرعت في الانتقال إلى المجتمع المعلوماتي في المجالين المصرفي و التجاري، و انطلقت في تحيين النصوص القانونية و التنظيمية المتعلقة بهذين المجالين..."[22]

الفرع الثاني: مرتكزات مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر:

تتمثل المرتكزات العملية لتطبيق مشروع الجزائر الإلكترونية حسب المحاور المحددة سابقا في:

-إدخال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الإدارة العمومية و تعزيز استخدامها و وضع مختلف خدماتها على شبكة الإنترنت و توفير المعلومات في كلّ وقت و في كلّ مكان، و تمّ في هذا الإطار وضع أهداف

---

[21] العربيعطية: " دور الحكومة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات العمومية في الجزائر" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير- جامعة بسكرة 2010/2009، ص250.

[22] كلمة الوزير الأول في الندوة الإقليمية رفيعة المستوى حول الاقتصاد الجديد لبلدان شمال إفريقيا و الشرق الأوسط على الموقع:
Web.facbook.com/rnd.algerie/posts/442715282705/ ?_rdc=1§_rdr

خاصّة و أخرى مشتركة لكلّ دائرة وزارية لاستكمال البنى الأساسية المعلوماتية و نشر تطبيقات قطاعية متميزة، و تنمية الكفاءات البشرية، و تطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطنين و الإدارات و العمال والشّركات.

–دعم المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة لامتلاك تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و تحسين أداء الشّركات وتطوير خدماتها من خلال تنفيد عدد من العمليات منها: وضع مصارف إلكترونية، و إرساء الاستثمار الإلكتروني و إدارة الأعمال الإلكترونية ، و التموين الإلكتروني، و استحداث السّجلّ التجاري الإلكتروني و التجارة الإلكترونية، و تدريجيا إدخال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في المستثمرات الفلاحية لرفع الإنتاج و مردوديته، و كذا في مجال الصّناعات الصّغيرة و المتوسّطة، و في نشاط الوكالات السّياحية.

–إعادة بعث عملية (أسرتك) من خلال توفير الحواسيب الفردية و خطوط التوصيل ذات التدفق السّريع، و توفير التكوين و تقديم مضامين خاصّة بكلّ فئة من فئات المجتمع، و إعداد ملفّ حول المقاربة الجديدة لهذه العملية، و ملفات أخرى تسمح بالاستفادة من الحواسيب لصالح العاملين بمختلف الإدارات كقطاع التربية و الصّحة و أصحاب المهن الحرّة و فئة المعاقين لتسهيل اندماجها في النشاط الاقتصادي و السّياسي و الاجتماعي و الثقافي للبلد.

–في إطار تأهيل المنشآت الوطنية للاتصال القيام تدريجيا باستبدال تجهيزات المشتركين في مراكز التحويل البالغ عددها 4 ملايين بمعدل 900 ألف خط سنويا بين 2009 و 2013، و اقتناء تجهيزات نفاذ جديدة لصالح المناطق المحرومة، و إعداد برنامج لتطوير مجموع الشّبكات لربط المشتركين وتوصيل مليون مشترك إضافي من خلال بسط شبكات سلكية في التجمّعات السّكانية أو المناطق السّكنية الجديدة غير الموصولة بشبكة اتصالات الجزائر، بالإضافة إلى إنجاز شبكة للألياف البصرية موصولة بالمنازل و العمارات و الأرصفة بسعة مليون منفذ، و إقامة نظام للإشراف على الشّبكة و كشف الأعطال يسمح بتصليح 05 آلاف عطل في الشّهر، و تحويل شبكات الرّبط المحلّي اللاسلكي المركّبة في المناطق العمرانية المدنية نحو المناطق الريفية، بالإضافة إلى تأهيل مستوى الشّبكة متعدّدة الخدمات، و إنشاء مركز وطني لمعالجة المعلومات مع الأخذ بعين الاعتبار مسألة تحسين رؤية الجزائر فيما يخصّ الإنترنت من خلال اعتماد تسيير فعال للرّمز (D Z) و إنشاء وكالة تسير باسم النطاق المذكور.

–فيما يتعلق بالجانب المرتبط بتطوير الكفاءات البشرية، وضع برنامج يمنح الأولوية للتكوين العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، و تلقين هذه التكنولوجيات لكافة شرائح المجتمع.

–إشراك عدد من القطاعات الوزارية لإعداد نصوص تنظيمية بشكل يتماشى مع الممارسات الدولية ومتطلبات مجتمع المعلومات، بإدخال طرق جديدة في التعامل و التبادل مبنية على الوسائل الإلكترونية

من خلال إعداد و تفعيل تنظيم خاصّ بالهويّة الإلكترونية الوحيدة الخاصة بالأفراد و الشّركات بتوقيع إلكتروني، و تنظيم آخر خاصّ بالمبادلات الإلكترونية مصادق عليها، فضلا عن وضع تنظيم خاصّ بحماية المعطيات الشّخصية لضمان سرّية و سلامة المعلومات الخاصّة بالمواطنين و الشّركات و قصر استعمالها على الإدارات المؤهلة فقط، و العمل على استصدار نصوص قانونية و تنظيمية خاصّة بالوقاية و مكافحة المخالفات المرتبطة بهذا المجال، و تطوير خدمات مجتمع المعلومات، بالإضافة إلى تحديد صلاحية و نجاعة العقود الإلكترونية.[23]

المطلب الثاني:آليات و معوّقات تجسيد الإدارة الإلكترونية في الجزائر:

من أهمّ الآليات المرافقة لتنفيذ مشروع الجزائر الإلكترونية الآليات التشريعية و الإدارية (الفرع الأوّل)، غير أنّها لم تكن كافية بمفردها لتنفيذ المشروع و التحوّل الفعلي نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر لوجود جملة من المعوّقات التي يتعذّر التخلّص منها في وقت وجيز لأنّها خلاصة للبيروقراطية المتجذّرة في الإدارة التقليدية (فرع ثان).

الفرع الأول: الآليات التشريعية و الإدارية لتجسيد الإدارة الإلكترونية في الجزائر:

ارتكز مشروع الجزائر الإلكترونية في تنفيذه أساسا على آليات تشريعية (أوّلا)، و آليات إدارية (ثانيا).

أولا- الآليات التشريعية

حاول المشرّع الجزائري مواكبة التطوّر الحاصل في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال بهدف بناء مجتمع المعرفة من خلال سنّ العديد من القوانين و التنظيمات المندرجة ضمن آليات تأسيس الإدارة الإلكترونية باعتبارها نمطا جديدا في تسيير الشّأن العام و تقديم خدمات متطوّرة للمواطنين، و من بين هذه النصوص حسب تاريخ صدورها:

-المرسوم التنفيذي 98-275 المتعلّق بضبط شروط كيفية إقامة خدمات الإنترنت و استغلالها: أنهى هذا المرسوم احتكار الدولة لقطاع الإنترنت، و سمح بذلك بظهور مزوّدين جدد عموميين و خواصّ، مشجّعا الاستثمار في هذا الجانب من النشاط و مسهّلا النفاذ إلى هذه الخدمات.[24]

-القانون 2000-03 المحدّد للقواعد العامّة المتعلقة بالبريد و بالمواصلات السّلكية و اللاسلكية: كرّس هذا القانون الفصل بين وظائف المتعامل البريدي و متعامل الاتصالات، حيث سمح بإعادة هيكلة وزارة

[23] عبد القادر عبّان، مرجع سابق، ص ص91-93.

[24] المرسوم التنفيذي 98-275 المؤرخ في 1998/08/25 يتعلق بضبط شروط و كيفية إقامة خدمات الإنترنت و استغلالها، ج ر، عدد 63، صادرة في 1998/08/26.

البريد و المواصلات بتحديد إطار قانوني لسلطة ضبط مستقلة و حرّة، فتحت المجال للمستثمرين الخواصّ و تكفلت بمنح الرّخص للقطاع الخاصّ سواء في مجال الهاتف النقال أو الثابت، وكذا تراخيص لموزّعي خدمات البريد.[25]

-المرسوم التنفيذي 307/2000 المعدّل للمرسوم 98-275 السّابق: حدّد هذا المرسوم شروط و معايير تنظيم الإنترنت و الاستفادة منها، و حقوق و التزامات مقدّمي الخدمة و الإجراءات المتبعة للحصول على الرخصة و حالات سحبها، كما أشار إلى تشكيل لجنة منح الرخص لتقديم خدمة الإنترنت.[26]

-المرسوم التنفيذي 123/01 المتعلّق بنظام الاستغلال المطبّق على كلّ نوع من أنواع الشّبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية و على مختلف خدمات المواصلات السّلكية: تمّ من خلال هذا المرسوم محاولة تلبية الحاجات المتعلّقة بالتوقيع الإلكتروني بمنح صلاحيات واسعة لسلطة الضّبط المختصّة بمنح الرّخص المتعلّقة بوضع استغلال خدمات المصادقة الإلكترونية.[27]

-الأمر 03-11 المتعلّق بالنقد و القرض: في هذا الأمر اعترف المشرّع بوسائل الدّفع الإلكتروني من خلال مادته 69 التي بيّنت وسائل الدّفع الإلكتروني و المتمثلة في كلّ الأدوات التي تمكّن الشّخص من تحويل الأموال مهما كان السّند أو الأسلوب التقني المستعمل.[28]

-القانون 04-15 المعدّل و المتمّم لقانون العقوبات: أمام الفراغ القانوني بشأن الجريمة الإلكترونية جاء هذا القانون معدّلا لقانون العقوبات بإقراره الحماية الجزائية للأنظمة المعلوماتية من خلال تجريم كلّ أشكال الاعتداءات التي تستهدف أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات الشّخصية، كالدّخول غير المشروع للأنظمة المعلوماتية، و تغيير أو إتلاف المعطيات أو البيانات...[29]

-القانون 05-10 المعدّل و المتمّم للقانون المدني: انتقل المشرّع بهذا التعديل من النظام الورقي المعتمد في الإثبات إلى النظام الإلكتروني، إذ أصبح للكتابة في الشّكل الإلكتروني مكانا ضمن قواعد الإثبات في

---

[25] القانون 03/2000 المؤرخ في 2000/08/05 المحدد للقواعد العامّة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، ج ر، عدد 48، صادرة في 2000/08/06.

[26] المرسوم التنفيذي 307/2000 المؤرخ في 2000/10/14 المعدل و المتمم للمرسوم 98-275 الذي يضبط شروط و كيفيات إقامة خدمات الإنترنت و استغلالها، ج ر، عدد 60 صادرة في 2000/10/15.

[27] المرسوم التنفيذي 01-123 يتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كلّ نوع من أنواع الشّبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية و على مختلف خدمات المواصلات السلكية، ج ر، عدد 21 صادرة في 2001/05/13.

[28] الأمر 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 يتعلق بالنقد و القرض، ج ر، عدد 52 صادرة في 2003/08/27.

[29] القانون 04-15 المؤرخ في 2004/11/10 المعدل و المتمم للأمر 66-156 المتضمن قانون العقوبات، ج ر، عدد 71 صادرة في 2004/11/10.

القانون المدني الجزائري، و قد حدّدت المادة 223 مكرّر من هذا القانون الكتابة في الشّكل الإلكتروني بأنّها الكتابة ذات التسلسل في الأوصاف أو الأرقام أو أيّة علامات أو رموز ذات معنى مفهوم مهما كانت الوسيلة الإلكترونية المستعملة، و مهما كانت طرق إرسالها.[30]

-المرسوم التنفيذي 07-162 المعدّل و المتمّم للمرسوم التنفيذي 01-123 المتعلّق بنظام الاستغلال المطبّق على كلّ نوع من أنواع الشّبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية و على مختلف خدمات المواصلات السّلكية و اللاسلكية: نظّم هذا المرسوم الترخيص الذي تمنحه سلطة ضبط البريد و الاتصالات السّلكية و اللاسلكية، حيث يتوجّب أن يكون طلب مقدّم الخدمة مرفقا بدفتر الشّروط الذي يحدّد حقوق و واجبات مؤدّي الخدمات و المستعمل لها، و الأشخاص الذين يجوز لهم قانونا ممارسة هذا النشاط، إذ يتعيّن أن تتوافر فيهم نفس شروط مقدّمي خدمة الإنترنت في الجزائر.[31]

-القانون 09-04 المتضمّن القواعد الخاصّة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال و مكافحتها: جاء هذا القانون مفصّلا لما أجمل في القانون 04-15 و مضيفا لجزئيات أخرى تتعلق بكافّة أشكال الجريمة الإلكترونية و الجزاءات المقرّرة لها.[32]

-القانون 15-04 المحدّد للقواعد العامّة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين: حدّد هذا القانون التوقيع الإلكترونيبأنّه بيانات في شكل إلكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق.[33]

-القانون 18-04 المحدّد للقواعد العامّة للبريد و الاتصالات الإلكترونية: يهدف هذا القانون إلى تحديد الشّروط التي من شأنها تقديم و تطوير خدمات البريد و الاتصالات الإلكترونية، و تحديد الشّروط العامّة لاستغلال نشاطات تلك الخدمات و الاتصالات، و مجالات تطبيقه.[34]

---

[30] القانون 05-10 المؤرخ في 2005/06/20 يعدل و يتمم الأمر 75-58 المتضمن القانون المدني، ج ر، عدد 44 صادرة في 2005/06/26.

[31] المرسوم التنفيذي 07-162 المؤرخ في 2007/05/30 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي 01-123 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كلّ نوع من أنواع الشبكات بما فيها السلكية، ج ر، عدد 37، صادرة في 2007/06/07.

[32] القانون 09-04 المؤرخ في 2009/08/05 يتضمّن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال و مكافحتها، ج ر، عدد 47 صادرة في 2009/08/16.

[33] القانون 15-04 المؤرخ في 2015/02/01 يحدد القواعد العامّة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين، ج ر، عدد 06، صادرة في 2015/10/10.

[34] القانون 18-04 المؤرخ في 2018/05/10 يحدد القواعد العامّة المتعلقة بالبريد و الاتصالات الإلكترونية، ج ر، عدد 27 صادرة في 2018/05/13.

-القانون 18-05 المتعلّق بالتجارة الإلكترونية: يحدّد هذا القانون القواعد العامّة المطبقة على التجارة الإلكترونية، و استناد للمادة 02 منه فإنّ القانون الجزائري هو الذي يطبّق في مجال المعاملات التجارية الإلكترونية المتصلة بالسّلع و الخدمات في حالة ما إذا كان أحد أطراف العقد الإلكتروني متمتعا بالجنسية الجزائرية أو مقيما إقامة شرعية في الجزائر، أو شخصا معنويا خاضعا للقانون الجزائري، أو كان العقد محلّ إبرام أو تنفيذ في الجزائر.[35]

-القانون 18-07 المتعلّق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال المعطيات ذات الطابع الشّخصي: يشكّل هذا القانون الإطار المناسب لحماية حرمة الحياة الخاصّة للأفراد و معطياتهم الشّخصية في البيئة الرقمية، حيث عرّفت المادة 1/03 منه المعطيات الشّخصية بأنّها: " كلّ معلومة بغض النظر عن دعامتها متعلقة بشخص معرّف أو قابل للتعرّف عليه و المشار إليه أدناه " الشخص الطبيعي" بصفة مباشرة أو غير مباشرة، لا سيما بالرّجوع إلى رقم التعريف أو عنصر أو عدّة عناصر خاصّة بهويّته البدنية أو الفيزيولوجية أو الجينية أو البيومترية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية..."[36]

ثانيا-الآليات الإدارية:

تتمثل الآليات الإدارية في هذا الشّأن في تلك التقنيات الرّقمية التي تمّ إدخالها في عدد من قطاعات الإدارة العامّة قصد تحسين الخدمة المقدّمة للمواطن و تيسيرها له، خاصّة على مستوى الإدارة المحلّية، فلضمان سير العمل الجيّد لرقمنة الحالة المدنية على مستوى كافّة بلديات الوطن تمّ توفير الإمكانيات المادية الآتية:

-أجهزة الكمبيوتر أو الحواسيب بجميع لواحقها لاستخدامها في عملية مسح سجلات الحالة المدنية و كذا لحجز بيانات المواطنين في شبابيكها لاستخراج الوثائق و السجلات (H P) بسهولة، و كلّ جهاز من هذه الأجهزة موصول بطابعة من أنواع متعدّدة خاصّة نوع (CANON)، حيث لا يمكن للرقمنة أن تتمّ دون وجود هذه الأجهزة التي يتوقف نوعها على طبيعة المهامّ المطلوب إنجازها، و في كلّ الأحوال وجب أن تكون ذات مواصفات و قدرات حديثة و عالية.[37]

-الماسح الضوئي: و يستعمل في مسح سجلات الحالة المدنية مع الاستعانة بآلات تصوير رقمية خاصّة في عملية المسح من نوع (EPSON A, SAMSUNG)، حيث يقوم الماسح الضوئي بفحص و إدخال

---

[35] القانون 18-05 المؤرخ في 2018/05/10 يتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج ر، عدد 28 صادرة في 2018/05/16.

[36] القانون 18-07 المؤرخ في 2018/06/10 يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال المعطيات ذات الطابع الشّخصي، ج ر، العدد 34 صادرة في 2018/06/10.

[37] مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي: " مشاريع و تجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات: دراسة الاستراتيجيات المتبعة" مجلة RTST، المجلد 19، العدد 01- سنة 2011، ص27.

مختلف أنواع المعلومات المكتوبة و المطبوعة و المصوّرة و المرسومة و المخطوطة إلى ذاكرة الحاسوب باستخدام برنامج خاصّ يطلق عليه "برنامج التعرّف على السمات الضوئية" (ORC).[38]

-شبكات الاتصال: حيث يتواجد الآن بمعظم بلديات الوطن شبكة محلّية (LAN) تربط بين الموزّع وجهاز كمبيوتر (خادم) بواسطة لوحات وصل لشبكة الاتصال (SWITCHER) تستعمل لعمليتي المسح و إدخال البيانات من نوع التوزيع للتمكين من العمل على الخط، كما توجد شبكة خارجية (EXTRANET) للولوج مباشرة إلى السجلّ الوطني الإلكتروني، و كذا إرسال قاعدة البيانات الخاصّة بالحالة المدنية، فضلا عن إشراك معظم البلديات في الشّبكة العالمية للإنترنت، و فتح مواقع إلكترونية خاصّة بها عبرها.

-البرمجيات: استعملت عدّة برمجيات أو تطبيقات لرقمنة الحالة المدنية بالجزائر تعمل حسب الخادم/ الموزّع، و تتمثل في برنامج خاصّ بشهادات الميلاد، و برنامج خاصّ بعقود الزّواج، و آخر متعلّق بشهادات الوفاة، و لكلّ برنامج قاعدة بيانات (SQL)، كما تستعمل البلديات برامج أو تطبيقات خاصّة باستخراج وثائق الحالة المدنية مثل السجلين الأوتوماتيكيين الوطني و البلدي.[39]

كما تمّ الانتقال إلى آلية استخراج الوثائق البيومترية و في صدارتها بطاقة التعريف و جواز السّفر البيومتريين، تعلّق الأمر كمرحلة أولى بالأفراد الحائزين على جواز سفر بيومتري، إذ أمكنهم طلب بطاقة التعريف البيومترية دون الانتقال إلى المصلحة البيومترية، و ذلك من خلال الخدمة الإلكترونية عبر موقع الوزارة: www.interieur.gov.dz، حيث انطلقت هذه العملية منذ 2016/09/08 من خلال تبليغ المستفيدين بتاريخ و مكان الحصول على هتين الوثيقتين عبر رسائل قصيرة (SMS) ترسل إلى هواتفهم النقالة، و مسّت العملية بعدها مترشّحي شهادة الباكالوريا الذين أمكنهم طلب بطاقة التعريف البيومتريةوسحب استدعاء المشاركة في الامتحان عن طريق الإنترنت بواسطة اسم المستخدم و كلمة المرور المستعملة في التسجيل للباكالوريا، لتشمل العملية بعد ذلك المواطنين الحاملين لبطاقة التعريف العادية التي انتهت صلاحيتها أو تلك التي تنتهي صلاحيتها في 2016/12/31 آنذاك، مع العلم أنّ العملية انطلقت كتجربة أو مرحلة نموذجية منذ 2016/09/04 على مستوى بلديات ولاية الجزائر لتمتدّ بعد ذلك تدريجيا إلى جميع بلديات الوطن بدء من الفاتح أكتوبر 2016.[40]

---

[38] عليان ربحي مصطفى، إيمان السمرّائي: " النشر الإلكتروني " دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمّان- الأردن 2010، ص104.

[39] للتفصيل أكثر في أنواع البرمجيات المستخدمة في الإدارة الإلكترونية أنظر طاهر بوديرة: " تثمين رأس المال البشري في ميدان الأرشيف بين التكوين و ممارسة المهنة: دراسة ميدانية " مذكرة ماجستير في علم المكتبات، تخصص نظم المعلومات، جامعة منتوري- قسنطينة 2009، ص55 و ما بعدها.

[40] إلياس شاهد، الحاج عرابة، عبد النعيم دفرور، مرجع سابق، ص133.

و تمرّ مرحلة إيداع ملفّ جواز السّفر و بطاقة التعريف البيومتريين بأربع مراحل: مرحلة طلبهما، مرحلة التدقيق و التدوين، مرحلة المصادقة على الملفّ و أخذ المعلومات البيومترية، مرحلة التصديق على المعلومات و إرسال الملفّات و متابعتها.

ميدانيا حققت هذه التقنية على مستوى البلديات نتائج إيجابية من بينها:

-الانتقال من الشّكل التقليدي إلى الشّكل الإلكتروني للحفظ، أو ما يسمّى بنظام الأرشفة الإلكترونية لكلّ عقود و سجلات الحالة المدنية، و هذا ما يكفل الأمان للمواطن بشأن حالته المدنية من خلال الوثيقة الإلكترونية، تحسّبا لأيّ طارئ محتمل بشري أو طبيعي مثل حريق أو فيضان.[41]

-استحداث سجلّوطني إلكتروني يربط بين كافة بلديات الجمهورية و وزارة الداخلية و الجماعات المحلية من خلال شبكة ربط، يستطيع بواسطتها أيّ مواطن الحصول على خدمة استخراج وثائق الحالة المدنية الخاصّة به في أقلّ و قت ممكن و من أقرب بلدية أو ملحقة إدارية إليه.[42]

فضلا عن الإدارة المحلّية امتدّت عملية رقمنة الإدارة إلى قطاعات إدارية أخرى على غرار قطاع البريد والمواصلات من خلال السحب الآلي للأموال، و خدمات الموزع الصوتي للاطلاع على الرصيد و طلب الصكوك و الرقم السري و تعبئة الحسابات، و كذا الدفع الإلكتروني باستعمال البطاقة الذهبية التي تسمح بإجراء المعاملات المالية في كلّ أنحاء الجمهورية.[43]

و كذا قطاع الضّمان الاجتماعي من خلال خدمات بطاقة الشّفاء الإلكترونية للتأمينات الاجتماعية، وقطاع التعليم العالي من خلال ربط الجامعات ببعضها عبر برامج (Logicielle)، و إنشاء رقم تسلسلي إلكتروني خاصّ بكلّ طالب جامعي على مستوى الوطن، و غيرها من القطاعات.[44]

الفرع الثاني:معوّقات تجسيد الإدارة الإلكترونية في الجزائر:

رغم الخطوات الجبّارة المبذولة من الدّولة في إطار سعيها لإرساء الإدارة الإلكترونية طبقا للمشروع المذكور، إلّا أنّ العملية اصطدمت بجملة من المعوّقات التي تعكس تراكمات البيروقراطية و الفساد المتجذّرين في الإدارة التقليدية، و أهمّها:

---

[41] عرّف المجلس الدولي للأرشيف الوثيقة الإلكترونية بأنها: " معلومة مسجلة تم إنتاجها أو تسلمها عبر أجهزة الحاسب الآلي و ذلك لاستكمال أو تنفيذ نشاط فردي أو جماعي على أن يتوافر فيها عناصر المحتوى و النسبية و السياق ليكون لها خاصّية الحجّية والإثبات." أنظر أشرف محمد عبده: " إدارة الوثائق الإلكترونية " ط1، دار الجوهرة للنشر و التوزيع- مصر 2015، ص28.

[42] آمال سي موسى، مرجع سابق، ص ص261-264.

[43] جمال بوزيان رحماني، مرجع سابق، ص ص105، 106.

[44] غنيّة نزلي، مرجع سابق، ص186.

–ضعف البنية التحتية و الرّأسمال البشري: حيث لا يمكن تصوّر إدارة رقمية دون بنية التكنولوجيا الحديثة التي تؤمّن التواصل و التبادل الرّقمي للمعلومات و المتمثلة في وجد شبكة اتصالات مترابطة من خطوط هاتفية وألياف بصرية و شبكات عنكبوتية ذات تدفّق عالي، و سائر الوسائل التقنية الحديثة المعتمدة لتوفير خدمات الإدارة الإلكترونية بجودة عالية و بشكل مستمرّ.

–صعوبة تأقلم و اندماج الموظفين العموميين في البيئة الرّقمية نتيجة افتقادهم للكفاءة اللازمة و التكوين الكافي، ذلك أنّ التعامل مع نظم المعلومات يتطلب إحداث تغييرات جذرية في طبيعة الأعمال الإدارية وكيفية تقديم الخدمة العمومية، كما يتطلب نوعية خاصّة من الموظفين القادرين على التفاعل مع آخر مستجدّات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

–ضعف آليات تتبّع و تقييم جودة الخدمات التي تقدّمها الإدارة للمواطنين في ظلّ غياب الآليات والمعايير المناسبة لقياس أداء الموظفين، زيادة على ندرة الدراسات الاستقصائية حول مدى رضا المواطنين عن خدمات الإدارة، ما يشكّل عائقا أمام تحديد أولوياتهم و طموحاتهم بهدف تحسين تلك الخدمات و تطويرها.

–عدم وجود بيئة اجتماعية حاضنة للمعرفة، حيث أدّت العولمة و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في البلدان المتقدّمة إلى تكريس مجتمع المعرفة الذي يمتلك ثقافة واسعة في كلّ المجالات، الأمر الذي يستدعي بالضرورة إعداد مناهج عمل متكاملة في البلدان النامية و القيام بحملات توعية مكثفة تستهدف تهيئة المواطنين في هذه البلدان للقدرة على تقبل الوسائط و الأساليب التقنية الحديثة و التعاطي الإيجابي معها، من أجل التواصل الفاعل مع الإدارة الرّقمية خاصة في الوقت الراهن.

– انعدام الأمن الرقمي بانعدام قدرة الدولة على توفيره انطلاقا من إمكانياتها التقنية المحدودة في هذا الجانب، خاصّة مع تنامي وتيرة الجريمة الإلكترونية في السنوات الأخيرة.[45]

خاتمة:

إنّ توظيف تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الإدارة الجزائرية على مستوييها المركزي و المحلّي يعتبر نقطة تحوّل نحو عصرنتها، غير أنّ ما يسجّل في هذا الشّأن هو بقاء الجزائر بعيدة عن التحكّم في هذه التكنولوجيا و تعميم تطبيقها إداريا، و الدّليل على ذلك التأخّر احتلالها المرتبة 129 عالميا في مجال رقمنة الإدارة حسب التقرير الصّادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2014، ومنذ ذلك التاريخ ورغم الإنجازات ذات الصّلة لم تسجّل خطوات عملية كبيرة لتفادي هذا التقهقر، ما يقتضي:

[45] رحاب أروياح، مرجع إلكتروني سابق.

– إعادة بناء بيئة مناسبة تسهم في إطلاق هذه التكنولوجيا و التمكين لها على كلّ المستويات خاصّة الإداري منها، و هذا بدعم التقنيات المتاحة و تطويرها بدء بالعمل على تسريع وتيرة تدفق الإنترنت ومختلف وسائل الاتصال خاصّة اللاسلكية منها.

–معالجة إشكالات حماية الخصوصية بتوفير الأمن الإلكتروني من جهة، و توسيع القدرة على الاتصال بين الإدارة و المواطن و بين المواطنين أنفسهم و كافة الهيئات و المؤسسات الأخرى.

– انتهاج حزمة من الإصلاحات ترتكز بالأساس على تحديث و تطوير مختلف هياكل و أعمال وسلوكيات الإدارة وفق متطلبات الرقمنة.

–استكمال مسار مكافحة الفساد بكلّ أشكاله و بكلّ الطّرق لضمان وسط نزيه مؤهّل لتجسيد الإدارة الإلكترونية و تنفيذ برامج الإصلاح المرتبطة بها.

–تغيير الذهنيات و إعدادها لتقبل فكرة الإدارة الإلكترونية و تكريس ثقافة المشاركة الإلكترونية الهادفة والبناءة في إطار التأسيس لمجتمع المعرفة.

–تعزيز مشاركة المجتمع المدني في رسم السّياسة العامّة للدولة و بناء الإدارة الإلكترونية المرجوّة بمعايير جديدة مرتكزة على تطهير الحياة السّياسية و الإدارية، من خلال فتح قنوات عديدة و فعّالة للتواصل الإلكتروني الهادف و البنّاء بين الإدارة و كافة أطياف و فعاليات هذا المجتمع.